**الصراع على حقول الغاز: من يسيطر على الثروة في البحر المتوسط؟**

﻿



**خريطة توزيع بلوكات الغاز الطبيعي المنتشرة في البحر المتوسط | للاطلاع على الصورة المكبرة**[**انقر هنا**](http://www.al-akhbar.com/sites/default/files/pdfs/20160803/doc20160803.jpg)

تعمل في البحر المتوسط، بين قبرص ومصر وإسرائيل، مجموعة من الشركات النافذة على مستوى العالم، أبرزها ثلاث: ENI الإيطاليّة في مصر وقبرص، وTotal الفرنسيّة في قبرص، وائتلاف Nobel Energy الأميركية مع شركة Delek الإسرائيليّة، الذي كان يحتكر حقول الغاز في فلسطين المحتلة، علماً بأن Nobel Energy تعمل في قبرص أيضاً. هذه الشركات تمثّل مصالح مالية ضخمة، إلى جانب شركات أخرى في العالم، وهي تمتلك قدرات فائقة للتاثير بسياسات الدول ومقارباتها النفطيّة، وتُسهم في تكييف خططها الجيواستراتيجيّة... تعرض «الأخبار» على حلقتين (اليوم وغداً) معلومات مختصرة عن أبرز الشركات المسيطرة على الثروة الغازية في حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى عرض الشركات المؤهلة في لبنان، وذلك بهدف رسم خريطة يمكن من خلالها محاولة فهم المصالح القائمة وعلاقتها بالصراعات الدائرة بين مراكز القوّة محلياً وعلى مستوى الإقليم

**فيفيان عقيقي**



يُعدُّ اكتشاف حقل "ظُهُر" في مصر أواخر عام 2015 الأهمّ في عالم الغاز الطبيعي في البحر المتوسط. إن احتواءه على 30 تريليون قدم مربّع جعله الحقل المُكتشف الأكبر في المتوسط، وتنعكس آثاره المباشرة على خمس دول. ففي إسرائيل، انخفضت أسهم شركات الطاقة مع إعلان الاكتشاف بداية، ثمّ أُطبق الخناق على حقلي "ليفياتان" و"تامار" مع إطلاق مصر مفاوضات مع "نوبل إنرجي" الأميركيّة (المستثمر الوحيد للنفط في فلسطين المحتلة)، ما قلّل من خيار التصدير الإسرائيلي ودفع إلى مصالحة معجّلة مع تركيا التي تُعدّ الأكثر احتياجاً للغاز.

على صعيد قبرص، وبعد أن انعكس التنقيب عن الغاز فائدة كبيرة على اقتصادها، شاطرها الاكتشاف الجديد الأنظار وسرّع من عمليّة إعلانها لدورة عروض ثالثة لاستثمار 3 بلوكات جديدة (6-8-10). وتأثّرت به كلّ من روسيا وإيران، باعتبار الأولى المصدّر الأوّل للغاز إلى أوروبا، والثانيّة أكبر منتج للغاز في العالم، إذ بات لهما منافس واعد على أسواقهما العالميّة. هكذا تحوّلت منطقة "شروق" حيث حقل "ظُهُر" إلى وجهة جديدة مهمّة لصراع شركات الطاقة العالميّة.
يستبعد مراقبون أن تكون التغييرات الجيواستراتيجيّة في المنطقة، المصالحة التركيّة – الإسرائيليّة من جهة، والتركيّة – الروسيّة من جهة أخرى، على علاقة بأي انفراج ميداني في سوريا أو تبدّل في موازين القوى. يعتقد هؤلاء أن الموضوع يرتبط أولاً بتشابك مصالح نفطيّة، ويندرج ضمن مساعي روسيا لشراء حقلي "كاريش" و"تانين" الإسرائيليين المحاذيين للحدود اللبنانيّة (يحتويان على نحو 6 تريليون قدم مكعّب)، بالتزامن مع مساعيها للدخول على خطّ المفاوضات بين لبنان وإسرائيل حول المنطقة النفطيّة المتنازع عليها في الجنوب، بغية حصولها على امتياز استكشاف النفط في الجنوب اللبناني. أما مصالح تركيا، فتكمن أولاً بالحصول على مصدر جديد للطاقة، باعتبارها الأكثر استيراداً للغاز في المنطقة، وثانياً بإمرار خطّ أنابيب عبر أراضيها إلى أوروبا، خصوصاً أن تسييل الغاز لنقله عبر البواخر مكلف نسبياً في ظلّ تهاوي أسعار النفط العالميّة، بينما تمديد أنابيب من إسرائيل مروراً بقبرص ومنها إلى تركيا وصولاً إلى أوروبا يبقى الأجدى اقتصادياً، وهو أقل كلفة من أنبوب غاز قد يمتدّ من فلسطين المحتلة مروراً بقبرص واليونان، وصولاً إلى أوروبا.

احتواء «ظهر» على 30TCF من الغاز يجعله الحقل المُكتشف الأكبر في المتوسط

البحر المتوسط هو من البقع المهمّة، تتوزع ثروة الغاز فيه بين مصر وقبرص وفلسطين وسوريا ولبنان. عبرت قبرص وإسرائيل أشواطاً مهمّة، وهما تتصدّران مشهد التنقيب عن الغاز في المتوسط، تليهما مصر، فيما لبنان وسوريا يراوحان مكانهما.
تعمل في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصّة بمصر مجموعة من الشركات. تملك ENI الإيطاليّة ست مناطق امتياز، من ضمنها سيناء وخليج السويس ودلتا النيل، وامتياز "ظُهُر" الذي اكتشفته أواخر 2015، وبدأت عمليات الاستكشاف فيه على أن تنتج عام 2017 مليار متر مكعّب من الغاز، وصولاً إلى 2.7 مليار متر مكعّب عام 2019. ولـBritish Petroleum البريطانيّة سبع مناطق، ولـEdison الإيطاليّة خمس مناطق امتياز، من ضمنها "نورس بور فؤاد" بالقرب من منطقة ENI.
في قبرص تعمل كلٌّ من ENI في البلوكات 2 و3 و9، Nobel Energy الأميركيّة في البلوك 12، حيث حقل أفروديت الذي يحوي نحو 5 تريليون قدم مكعّب، وTotal الفرنسيّة في البلوك 11، حيث تشير المسوح إلى وجود كميّات هائلة من الغاز. أخيراً افتتحت قبرص دورة مناقصة ثالثة على ثلاثة بلوكات جديدة (6-8-10)، فالجزيرة المتوسطيّة تطمح إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً لتسييل غازها الطبيعي واحتياطات إسرائيل ولبنان، وتصديرها.
في فلسطين المحتلة، تحتكر شركة Nobel Energy الأميركيّة مع نظيرتها الإسرائيليّة Delek الغاز الفلسطيني. في كانون الثاني الماضي وقّع بنيامين نتنياهو قانون مكافحة الاحتكار النفطي، ما حتّم عرض حقلي "كاريش" و"تانين" للبيع بعد نزاع دام لأكثر من أربع سنوات بين جمعيّات مكافحة الاحتكار والحكومة الإسرائيليّة، وإجبار Delek على بيع حصّتها من حقل "تامار" وخفض Nobel Energy حصّتها في الحقل نفسه من 37% إلى 25%، مقابل رفع استثماراتهما في "ليفياتان" من 1.5 مليار إلى 4 مليارات دولار عام 2020. وهو الأمر الذي يدفع شركات جديدة إلى شراء الحصص والحقول المعروضة للبيع.
بالنسبة إلى سوريا، فهي بدأت أعمال التنقيب في البرّ، إلّا أن ما تكتنزه من غاز طبيعي مقابل شواطئ طرطوس يشير إلى ثروة واعدة كفيلة بتحويلها إلى ثالث أكبر مصدّر للغاز الطبيعي في العالم، وهو ما يراه مراقبون أحد عوامل الصراع المحتدم بين الدول الكبرى فيها، والاهتمام الروسي بحماية قاعدتها العسكريّة في طرطوس، وتالياً المحافظة على نفوذها ومصالحها الاقتصاديّة.

تطمح قبرص إلى أن
تصبح مركزاً إقليمياً لتسييل الغاز الطبيعي لدول المنطقة

أمّا في لبنان، فتشير الدراسات والمسوح التي أجريت إلى وجود نحو 25 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصاديّة الخالصة الخاصّة به. وهي ثروة واعدة، خصوصاً أن 0.2 تريليون قدم مربّع فقط كفيلة بتوفير الطاقة 24/24 لمدة عشرين سنة، بحسب هيئة إدارة قطاع النفط في لبنان. إلا أن الوصول إلى استثمار هذه الثروة لا يزال معلقاً على اتفاقات ومحاصصات لم تتم.
1- ENI أو "الوكالة الوطنيّة للمحروقات"، وهي شركة إيطاليّة لاستكشاف النفط واستخراجه، لها وجود في أكثر من 80 بلداً، من ضمنها دول أوروبا الشرقيّة وأفريقيا، إضافة إلى وجودها في إيران وكازاخستان والعراق، وهي من الشركات المتأهلة لخوض المناقصات لاستكشاف الغاز في لبنان.
تأسست عام 1953 لسدّ احتياجات إيطاليا من النفط، لتتحوّل لاحقاً إلى أكبر الشركات الأوروبيّة النفطيّة، ومن ضمن الشركات العشر الأولى في العالم برأسمال 90 مليار دولار. تملك الحكومة الإيطاليّة 30% من أسهمها، وهي مدرجة في بورصة يورونيكست لأكبر الشركات الأوروبيّة. تضمّ عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصّصة بتصنيع وإنشاء منصّات لاستخراج النفط والغاز من البحار وتمديد أنابيب النفط.
في منطقة البحر المتوسط، تعمل ENI في قبرص ومصر، وهي اكتشفت حقل "ظُهُر" الواقع في امتياز "شروق" الذي حصلت عليه عام 2012 بعد أن كان ممنوحاً قبلها لشركة Shell الهولنديّة منذ عام 1999، التي توقفت عن التنقيب فيه منذ عام 2011 إثر اندلاع "الثورة" في مصر، علماً بأن بعد توقفها، أعلنت كلّ من إسرائيل وقبرص اكتشافهما حقلين هائلين ملاصقين له، وهما حقل ليفياتان الخاضع للاحتلال الإسرائيلي (يحتوي على 22 تريليون قدم مكعّب) وحقل أفروديت الخاضع للسيادة القبرصيّة (بلوك 12 يحتوي على 5 تريليون قدم مكعّب). تعمل ENI أيضاً في البلوكات القبرصيّة 2 و3 و9، من خلال ائتلاف إيطالي – كوري جنوبي (ENI-KOGAS)، بحيث تملك الأولى 80% من الحصص والثانية 20%.
خلال 70 عاماً على عملها في مجال النفط والغاز، طاولت ENI مجموعة من الفضائح، ففي عام 2009 سطّرت المفوضيّة الأوروبيّة رسوماً ضريبيّة بحقّها ضمن مساعيها لمكافحة الاحتكار، بعدما ثبت شراؤها منافسين في خطوط أنابيب النفط، التي وقّعت اتفاقيات مع Gazprom الروسيّة لمدّها من جنوب روسيا ومن البحر الأسود إلى أوروبا. كذلك ورد اسمها في وثائق ويكيليكس بتهم دفع رشى لحكومات دول نامية مقابل فوزها في استثمار النفط في بلادهم، ومن ضمنهم رئيس الوزراء الأوغندي أماما مبابازي.

2- Total هي شركة فرنسيّة وواحدة من أكبر ست شركات نفطيّة عالميّة. تأسست عام 1924، وتنتشر في جميع أنحاء العالم. مُدرجة في بورصتي نيويورك ويورونيكست لأكبر الشركات الأوروبيّة، وتحقّق عائداً يفوق 130 مليار دولار.
لديها شركات صغيرة ومتوسطة تابعة لها، مثلTotal Petroleum التي تملك 50% من أسهمها وتعمل في أميركا الشماليّة. ولديها أيضاً تعاقدات مع شركات نفطيّة كبرى في مناطق استثماراتها مثل Aramco السعوديّة، Chevron الأميركيّة، ExxonMobil الأميركيّة،British Petroleum البريطانيّة، Shell الهولنديّة. متخصّصة في كلّ ما له علاقة بقطاع النفط والغاز، بدءاً من التنقيب والإنتاج والنقل، وصولاً إلى توليد الطاقة وتصنيع المواد الكيماويّة وإنشاء محطّات البنزين. عام 2007 أعلنت نيتها دخول قطاع الطاقة النوويّة، وهي تملك 1% من شركة Areva التي تعدّ الأكبر عالمياً في هذا المجال.
تعمل في آسيا الوسطى، والمحيط الهادئ، وأميركا اللاتينيّة، والشرق الأوسط (تملك 30% من حصص التنقيب عن النفط في السعودية، أبرز استثماراتها يتمثل بالتنقيب في "الربع الخالي"، وتطوير مشروع "الجبيل" لإنشاء المصافي والبتروكيماويات، وتملك 19% من أسهم إنتاج حقل "الحلفاية" العراقي). ينحصر نشاطها في البحر المتوسط من خلال حصولها على امتياز البلوك 11 القبرصي، إضافة إلى توقيعها بروتوكول تعاون مع قبرص لإعداد دراسة جدوى حول مشروع بناء مصنع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في منطقة فاسيليكو قرب مدينة ليماسول لتصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية.
تلاحق Total مجموعة من الفضائح، أبرزها التورّط بدفع رشىً لوكلاء الطاقة في مالطا، ما أدّى إلى منع وكيلها Trafigura من المشاركة في المناقصات، ودفع 15 مليون يورو للحصول على عقد استثمار حقول النفط في باسيليكاتا في إيطاليا، واتهامها عام 2010 بتورطها في دفع رشىً للمسؤولين العراقيين، في ظل نظام صدام حسين لتأمين إمدادات النفط في خلال تطبيق الأمم المتحدة برنامج "النفط مقابل الغذاء" وصلت قيمتها إلى 10 مليارات دولار، وقد صدر حكم بحقّها عن المحاكم الفرنسيّة يقضي بتغريمها مبلغ 750 ألف يورو. إضافة إلى تعاملها مع حكومة ميانمار العسكريّة لتشغيل خط أنابيب "يادانا" للغاز الطبيعي من بورما إلى تايلاند رغم العقوبات الأوروبيّة المفروضة عليها، وهناك دعاوى قضائيّة بحقها في المحاكم الفرنسيّة والبلجيكيّة لتشغيل عمّال بالسخرة في بناء خطّ الأنابيب.
3- Nobel Energy، وهي شركة نفط أميركيّة، تأسست عام 1932، تعمل في أميركا الجنوبيّة وأفريقيا وأوراسيا والبحر المتوسط وبحر الشمال والصين. في منطقة البحر المتوسط، يتوزّع نشاطها بين إسرائيل ومصر وقبرص. فهي حصلت على امتياز حقلي "ليفياتان" و"تامار" قبالة سواحل حيفا. لديها عقود استيراد مع مصر لتصدير الغاز الإسرائيلي إليها عبر أنبوب من حقل "تامار" إلى شواطئ مصر، يقضي بتزويدها 4.5 مليارات مكعّب سنوياً من الغاز لمدّة 15 عاماً. وتستثمر حقل أفروديت بنسبة 70% بائتلاف مع Delek للحفر وAvner للتنقيب الإسرائيليتين، علماً بأن عقد الائتلاف مع قبرص ينصّ أيضاً على بناء مصنع لتسييل الغاز الطبيعي في فاسيليكو قرب مدينة ليماسول الذي أعدّت دراساته Total. اللافت أنها كانت تحتكر قطاع النفط في فلسطين المحتلة حتى كانون الثاني الماضي حينما وقّع بنيامين نتنياهو قانون مكافحة الاحتكار النفطي، ما حتّم عرض حقلي كاريش وتانين للبيع، وإجبار Delek على بيع حصّتها من حقل "تامار" وخفض Nobel Energy حصّتها (39%) في الحقل نفسه، مقابل رفع استثماراتهما في ليفياتان الذي تملك 40% منه.
تلاحق الشركة مجموعة من الشكاوى، أبرزها اتهام الحكومة الأرجنتينيّة لها بالعمل في جزر فوكلاند بصورة غير قانونيّة. كذلك اتهمتها وكالة حماية البيئة عام 2015 بتسبّب معاملها بانبعاثات مضرّة، فأجبرت على دفع نحو 3.5 ملايين دولار للولايات المتحدة، و1.5 مليون دولار لكولورادو.
أشهر المساهمين فيها وفق نيويورك تايمز: وزير الخارجيّة الأميركي جون كيري، الذي يملك أسهماً بقيمة مليون دولار. وشيلدون أديلسون (يحتل المرتبة الـ18 على قائمة فوربس لأغنياء العالم)، ويملك مؤسّسة "إيدلسون" الخيريّة التي تعدّ الأكثر دعماً لإسرائيل، كذلك فإنه رئيس مبادرة الأعمال الأميركيّة - الإسرائيليّة، (Nobel Energy عضو رئيسي فيها). أمّا وزير الخارجيّة الأميركيّة لشؤون النفط آموس هوكشتاين (من أصول إسرائيليّة)، فقد عمل قبل توليه منصبه الحالي في مكتب "كاسيدي وشركائه" الذي يمثل مصالح الشركة، ويعدّ اليوم من أبرز المفاوضين بين لبنان وإسرائيل على الحدود المشتركة.



**(**

**نتائج دورة التراخيص الثالثة في قبرص**

في نهاية تموز الماضي أعلنت الحكومة القبرصيّة أسماء الشركات المتأهلة في دورة التراخيص الثالثة للمشاركة في المناقصة التي افتتحتها للبلوكات: (6-8) في منطقتها الاقتصاديّة الخالصة، و10 في المنطقة المشتركة بينها وبين مصر في محيط حقل "ظُهُر".
في البلوك 6 تأهلت شركتا ENI وTotal
في البلوك 8 تأهلت شركة ENI وكونسورسيومCAIRN Energy وDELEK
في البلوك 10 تأهلت شركة Statoil، كونسورسيوم ENI وTotal، وكونسورسيوم ExxonMobil وQatar Petroleum

يمكنكم متابعة الكاتب عبر تويتر | [VIVIANEAKIKI@](https://twitter.com/VIVIANEAKIKI)

جريدة الأخبار مجتمع واقتصاد

العدد ٢٩٥١ الاربعاء ٣ آب ٢٠١٦

**الصراع على حقول الغاز [2]**

﻿

**الشركات اللبنانيّة غير مستوفية الشروط**

دخول قانون مكافحة الاحتكار النفطي حيز التنفيذ في إسرائيل، اعتباراً من كانون الثاني الماضي، أجبر ائتلاف Nobel Energy الأميركية وDelek الإسرائيليّة على التخلّي عن نسبة من حصصهما في حقل «تامار»، وأتاح عرض حقلي «كاريش» و»تانين» أمام شركات أخرى. لم ينعكس هذا التطوّر فقط على خارطة السيطرة على حقول الغاز في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، وإنما جاء ليعكس ميزاناً جديداً للمصالح في حوض المتوسط عموماً، ولبنان في صلبه. فقد دخلت Gazprom الروسيّة على خطّ المفاوضات من أجل الفوز بعقود الاستثمار في حقول الغاز في الجنوب اللبناني (بلوك 8-9-10) الواقعة على تماس مع الإحتلال الإسرائيلي. وبحسب المعلومات، تقدّمت Gazprom كلاعب أساسي قادر على التوفيق بين مصالح مختلفة وتسوية النزاع اللبناني - الإسرائيلي على حدود المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة. وساعد اكتشاف حقل «ظُهُر» المصري على صعود الدور الروسي، فهذا الحقل (يعتقد أنه الأكبر في المنطقة) سيؤثر مباشرة على المصالح الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على تصريف إنتاجها من الغاز، لذلك تسعى إلى ولوج الأسواق الأوروبية من البوابة الروسية، ولا سيما أن Gazprom تعمل على مشروع لمدّ خطّ أنابيب لنقل الغاز إلى أوروبا عبر تركيا. يقول مراقبون أننا أمام عملية إعادة ترسيم مصالح «روسيّة – أميركيّة – تركيّة»، تريد إسرائيل إيجاد موطىء قدم لها فيها، وهي ترخي بظلالها على الملف النفطي اللبناني

**فيفيان عقيقي**



الآلية الموضوعة لاستثمار حقول الغاز في لبنان تحتاج لعشر سنوات قبل بدء الإنتاج، طبعا في حال تم تذليل العقبات كلّها وحصل توافق "سياسي" على الحصص محليا وخارجيا.

بحسب هذه الآلية، يُفترض السير على الطريق التالية:
1- على الحكومة إصدار قرار فتح البلوكات للتلزيم بعد إقرار المرسومين العالقين وقانون الضرائب النفطيّة.
2- إعادة التواصل مع الشركات المتأهّلة للتأكد من استمرار اهتمامها في استثمار الغاز اللبناني، نظراً لتراجع أسعار النفط والاكتشافات الجديدة في المنطقة.
3- استدراج شركات جديدة، ومن المتوقّع أن تتقدّم كلّ من Gazprom الروسية، التي تسعى لاستثمار البلوكات الثلاثة الجنوبيّة (8-9-10)، فيما تسعى شركات أميركيّة لاستثمار بلوكين في الشمال (1-4 أو 4-5)، وهذه المرحلة تستغرق حوالى 6 أشهر.
4- دراسة العروض المقدّمة وتقييمها من قبل هيئة إدارة قطاع النفط وإرسالها إلى مجلس الوزراء للموافقة على البلوكات الواجب تلزيمها (مرحلة تستغرق حوالى شهرين).
5- قبول العروض وفضّ المناقصات وبدء التلزيم وعمليات الاستكشاف لاستخراج الغاز (مرحلة تمتدّ على 6-8 سنوات قبل بدء الإنتاج).

**ما هي الشركات المتأهّلة في لبنان؟**

منذ عام 2013، تم الاعلان في لبنان عن 46 شركة تأهلت في دورة التراخيص الأولى للمشاركة في مناقصات التنقيب عن النفط في المياه اللبنانية، تنقسم الشركات المؤهلة بين 12 شركة مشغّلة و34 شركة غير مشغّلة. تقدّمت بأوراقها مباشرة أو عبر مكاتب محاماة، فيما على كلّ شركة مشغّلة أن تشكّل إئتلافاً مع شركتين غير مشغّلتين للمشاركة في المناقصات وتقديم العروض.

**الشركات المشغّلة (عددها 12):**

1- ENI شركة إيطاليّة لها وجود في أكثر من 80 بلداً، تأسست عام 1953 وتعدّ اليوم من أكبر الشركات الأوروبيّة النفطيّة. تعمل برأسمال 90 مليار دولار، وتملك الحكومة الإيطاليّة 30% من أسهمها.

2- Total شركة فرنسيّة وواحدة من أكبر الشركات العالميّة. تأسست عام 1924، وتحقّق عائداً يفوق الـ130 مليار دولار.

3- Anadarko شركة أميركيّة تأسست عام 1959، لديها حولى 2.43 مليار برميل نفط احتياطي (ما يشكّل 10% من احتياطي النفط العالمي)، 52% منهم مسيّلة و48% من الغاز الطبيعي. تنتج يومياً حوالى 836 ألف برميل. عام 2015، شكّلت العمليات الدوليّة للشركة 11% من إجمالي المبيعات العالميّة. عام 2014، دفعت مبلغ 5.15 مليارات دولار أميركي كغرامات ناتجة من التلوث البيئي الذي تسبّبت به شركة "كير ماكغي" التي تملكها في خليج المكسيك.

4- Chevron شركة أميركيّة متعدّدة الجنسيات، تأسست عام 1879 وتتواجد في أكثر من 180 بلداً. هي واحدة من أكبر الشركات العالميّة، وتحتلّ المرتبة الثانية بين الشركات الأميركيّة. تملك احتياطيا يبلغ أكثر من 11 مليار برميل من النفط، وتنتج يومياً حوالى 3 ملايين برميل. وزيرة الخارجيّة الأميركيّة السابقة كونداليزا رايس عضو سابق في مجلس الإدارة. هناك العديد من الدعاوى ضدّ الشركة، أبرزها في الإكوادور وأنغولا، وتتهمها السفارة الأميركية في بغداد بعقد اتفاقات استثمارية مع إيران في ظل العقوبات التي كانت مفروضة عليها من الأمم المتحدة.

5- ExxonMobil شركة أميركيّة متعدّدة الجنسيّات، تملك مئات الفروع والشركات التابعة لها في العالم. مؤسسة "بيل وميليندا غيتس" هي المساهم الأكبر فيها. تنتج يومياً حوالى 4 ملايين برميل من النفط، ويبلغ احتياطها حوالى 25 مليار برميل. تعرّضت لمجموعة من الشكاوى من جمعيات حقوق الإنسان لدعمها المادي للقوات العسكريّة الإندونسية المتورطة بجرائم تعذيب وقتل واغتصاب خلال الاضطرابات الأهليّة.

6- Inpex شركة نفطيّة يابانيّة تأسست عام 1966. مُدرجة في القسم الأول من بورصة طوكيو منذ عام 2004، وتملك مؤسسة "اليابان الوطنيّة للنفط" 54% من أسهمها. التركيز الرئيسي لعمليات الشركة يكمن في اليابان، وتحديداً في حقل غاز "مينامي- ناغاوكا" في محافظة نيجاتا.

7- Maersk Oil شركة دنماركيّة تأسّست عام 1962، تحتكر هذا القطاع في الدنمارك بعدما جدّد عقدها لمدّة 40 عاماً عام 2003. تنتج يومياً 550 الف برميل من النفط. أبرز اتفاقاتها أنجزت أواخر عام 2015 مع "هيئة النفط والغاز" في المملكة المتحدة، إذ فازت بامتياز حقل أبردين في بحر الشمال، حيث من المتوقع أن يرتفع انتاجها في عام 2020 إلى 300 مليون برميل من النفط يومياً.

8- Petrobras شركة برازيليّة تأسست عام 1953، تنتج 2.3 مليون برميل نفط يومياً. تملك الحكومة البرازيليّة 64% من أسهمها وتلعب دوراً أساسياً في اقتصاد البرازيل. تعتبر واحدة من أكبر 20 شركة في العالم. عام 2014 طالتها أكبر فضيحة فساد في تاريخ البرازيل، تورط فيها مسؤولون إداريون تلقوا عمولات ورشى بتواطئهم مع كارتل من 16 شركة خدمات واستثمارات. تنتج 3 ملايين برميل من النفط يومياً. وتؤمّن 8.4% من إنتاج النفط العالمي.

9- Petronas تملكها الحكومة الماليزيّة، تأسست عام 1974 وتحتكر قطاع النفط في البلاد، و45% من ميزانيّة الحكومة تتأمن من إيراداتها. تعدّ من أكبر شركات النفط في العالم والأكبر في آسيا، ومُصنّفة من بين "الشقيقات السبع" (أي أكبر سبع شركات عالميّة مؤثرة في قطاع النفط). تعمل في 35 بلداً مع مجموعة من الشركات.

10- Repsol شركة إسبانيّة تأسست عام 1987 تملكها الدولة وتحتكر قطاع النفط في البلاد. مدرجة ضمن بورصتي مدريد ونيويورك. لديها 98% من أسهم شركة YPS الأرجنتينية التي تعدّ الأكبر في أميركا اللاتينيّة. عام 2001 أقامت اتفاقية مع Petrobras مكّنتها من دخول السوق البرازيليّة كثاني أكبر شركات النفط. عام 2002 استكشفت حقولاً جديدة في لبيبا واندونيسيا وفنزويلا وبوليفيا والأرجنتين وإسبانيا، ما سمح لها بمضاعفة إنتاجها واحتياطها حتى 346 ألف برميل يومياً.

11- Shell شركة بريطانيّة (40%) – هولنديّة (60%)، تأسست عام 1907، تعمل برأسمال 130 مليار دولار، وهي ثاني أكبر شركات الطاقة الخاصة في العالم. تعمل في أكثر من 90 بلداً، وتنتج 3.1 ملايين برميل من النفط يومياً، مؤمّنة خدمات 44 ألف محطة نفط في العالم غالبيتها في الولايات المتحدة الأميركيّة. أبرز استثماراتها في العراق، وتحديداً في حقل "مجنون" بحصة 45% لمدة 20 عاماً، الذي يعدّ ثالث أكبر الحقول في العالم إذ ينتج 1.8 مليون برميل نفط يومياً. تلاحقها فضائح بيئيّة وفساد وخصوصاً في نيجيريا، فبحسب منظمة العفو الدولية، لم تكن الشركة تتخلّص من التسربات النفطيّة وإنما كانت تعمد إلى قلب الأرض لإخفائها، إضافة إلى تورّطها في حجب معلومات حول انحدار احتياطات النفط في نيجيريا لزيادة حصصها الإنتاجيّة في تفاوضها مع "أوبك".

12- Statoil شركة نروجيّة تأسست عام 1972. تحتل المرتبة الحادية عشرة بين أكبر شركات النفط والغاز في العالم. تملك الحكومة النروجيّة 67% من أسهمها، وهي المشغّل الأبرز في الجرف القاري النروجي، ومساهمة في عدد من مشاريع أنابيب النفط في أوروبا والقوقاز وبحر الشمال. متهمة بالفساد وغرّمت مبلغ 10 ملايين دولار أميركي عام 2006، واتهم إثنان من مستشاريها عام 2011 بتلقي عمولة مقابل عقود استثماريّة في إيران.

**الشركات غير المشغّلة (عددها 34):**

ظهرت الشركات الوهميّة في قطاع النفط والغاز اللبناني حتى قبل ولادته. إن الساعين للاستثمار في هذا القطاع يعلمون جيّداً أن ولادة المخلوق الجديد بالصورة التي يريدون، يحتّم عليهم التلاعب بجيناته واستنساخ ما يلبي مصالحهم. تأهّلت ثلاث شركات لبنانيّة، وكان لافتا غياب الشركات السعوديّة والقطريّة، في مقابل حصول شركات بريطانية وروسية على الحصّة الأكبر. إن إجراء جولة تراخيص ثانية قد يدخل شركات جديدة مهتمة.

**الشركات اللبنانية غير المشغلة (عددها 3)**

- Petrolab تأسست عام 2011. وكونها لا تملك خبرة سابقة في مجال النفط دخلت في ائتلاف مع شركة GeoPark العاملة في أميركا الجنوبيّة لتتمكّن من التأهل وفق دفتر الشروط الموضوع. رئيسها التنفيذي صلاح خيّاط (إبن شقيق تحسين خيّاط صاحب محطّة الجديد ومؤسّس مجموعة تحسين خياط للمقاولات والنشر والتوزيع والطباعة)، وإضافة إلى مهماته الإداريّة فهو يملك 50% من أسهم الشركة، فيما يملك كلّ من عمر وبشار خيّاط الأسهم الباقية مناصفة. اللافت أن أنطوان داغر عمل مستشاراً في الشركة، وهو سبق أن تعامل مع هيئة إدارة قطاع النفط كمستشار أيضاً.
- Apex تأسست عام 2012 برأسمال 7 آلاف دولار أميركي فقط. مسجّلة في هونغ كونغ للاستفادة من نظام السريّة الذي يسمح للمالكين الحقيقيين بإخفاء هويتهم. صاحبا الشركة هما الرئيس التنفيذي لشركة UNIGaz محمود الصيداني، ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير. لا تملك الشركة خبرة في هذا المجال فشكّلت إئتلافاً مع شركة Crescent Petroleum الإماراتيّة التي تعمل في هذا المجال منذ السبعينات.
- CC Energy تأسست في لبنان ولها خبرة في مجال استكشاف النفط وإستخراجه وإنتاجه في حقول نفطيّة بريّة وبحريّة منذ حوالى عشرين عاماً. تعمل في سلطنة عمّان منذ عام 2010 في البلوكين (3-4)، وتنتج يومياً 28 ألف برميلاً من النفط. مديرها العام في لبنان هو الأمين العام غرفة التجارة الدوليّة يوسف كنعان. تتفرّع عن شركة CC Group ومركزها في أثينا، وهي شقيقة شركة إتحاد المقاولين التي أسسها سعيد خوري وحسيب الصباغ وكامل عبد الرحمن عام 1952 والمتّهمة في مسقط، بحسب شبكات الأخبار العمانيّة، في جرائم فساد وإفساد وتورط مدرائها بقضايا رشاوى.

**الشركات البريطانية غير المشغلة (عددها 5):**

أهمها 3 شركات هي:
- Cairn Energy، تأسست عام 1981 وهي من أهم شركات التنقيب عن النفط والغاز في أوروبا، مُدرجة في بورصة لندن منذ عام 1988، ورأسمالها 4.5 مليارات دولار أميركي.
- Dana Petroleum، تأسست في المملكة المتحدة عام 1994. مملوكة من الشركة اليابانيّة الوطنيّة للنفط (KNOC) منذ عام 2010 (وهي من الشركات المتأهلة في لبنان أيضاً). تعمل برأسمال 4 مليارات دولار أميركي، وتنتج يومياً 100 ألف برميل من النفط.
- Genel Energy شركة إنكليزية – تركيّة للتنقيب عن النفط. هي أكبر شركة خاصّة عاملة في إقليم كردستان منذ عام 2002. والأولى ضمن الشركات التركيّة ومدرجة في بورصة لندن برأسمال 3.5 ملايين دولار أميركي.
وتضم لائحة الشركات البريطانية ايضا كل من Heritage Oil، SOCO International .

**الشركات الروسيّة (عددها 3):**

- LUKOIL ، تأسست عام 1991 وهي واحدة من أكبر شركات النفط الروسيّة، تعمل في أكثر من 40 بلداً، وتملك نحو 2% من احتياط النفط في العالم.
- Rosneft Oil Company، من أهم الشركات الروسية المنتجة والمصدّرة للنفط والغاز الطبيعي في العالم، تملك الحكومة الروسية 70% من أسهمها.
- GPB وOAONovatek شركتان روسيتان، شكّلتا إتئلافاً واحداً في دورة التراخيص اللبنانيّة: تعدّ Novatek أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي في روسيا والأولى في العالم، ولها دور مؤثّر في قطاع الطاقة الروسيّة. أما GPB فمملوكة بالكامل من مصرف Gazprom المملوك من الحكومة الروسيّة، تنتج نحو 63 ألف برميل من النفط يومياً ولديها 1.5 مليون برميل إحتياطي من النفط.

**بقية الشركات غير المشغلة المؤهلة:**

- Edison، هي الشركة الإيطالية الوحيدة المتأهّلة بين الشركات غير المشغّلة. واحدة من أقدم الشركات الأوروبيّة العاملة في مجال النفط منذ 130 عاماً، ولديها نحو 361 مليون برميل إحتياطي من النفط.
- TPAO، وهي الشركة الوطنيّة التركيّة للنفط، تأسست عام 1954، وتعدّ اللاعب الاقتصادي الأساسي في تركيا، كونها متخصّصة في كلّ مجالات استخدام النفط والغاز الطبيعي، ومالكة لأكثر من 17 مؤسّسة اقتصاديّة نفطيّة في البلاد.
- Crescent Petroleum الاماراتية بإئتلاف مع Apex اللبنانيّة، تعمل برأسمال 1.1 مليار دولار أميركي، تنتج 14 ألف برميل من النفط يومياً، وتملك حصصاً في شركة Dana الإماراتيّة الأكبر في الشرق الأوسط والمتأهلة أيضاً في لبنان. وتأهلت من الإمارات أيضاً شركات Dragon Oil وMDC.
- Cairn India ، ONGV Videsh الهنديتان.
- GDF Suez الفرنسية.
- Japan Petroleum ، Mitsui ، JX Nippon وجميعها يابانية.
- INA الكرواتية.
- Marathon Oil الاميركية.
- KOGAS، Korea National Oil الكوريتان.
- Kuwait Foreign Petroleum الكويتية.
- MOL الهنغارية.
- OMV النمساوية.
- PTT التايلاندية
- Santos الاوسترالية.
- Suncor الكندية.
- Petroceltic الايرلندية

**22730 كيلومترا مربّعا**



تبلغ مساحة المنطقة الإقتصاديّة الخالصة الخاصّة في لبنان، 22730 كليومترا مربّعا، أي ضعفي مساحة لبنان البريّة. تشير التقديرات غير المؤكدة الى انها تحوي نحو 25 تريليون قدم مربّع من الغاز الطبيعي، موزّعة على عشرة بلوكات: بلوك1: مشترك مع قبرص وسوريا. بلوك 2: مشترك مع سوريا. بلوك 3 و5: مشتركان مع قبرص، التي بدأت العمل في البلوك 3. بلوك 4 و6 و7: خاصة بلبنان. بلوك 8: مشترك مع فلسطين المحتلة وقبرص. بلوك 9 و10: مشتركان مع فلسطين المحتلة.
تتضمّن البلوكات 8 و9 و10 مساحة 860 كليومترا مربّعا غنيّة بالغاز الطبيعي، متنازع عليها بين لبنان والعدو الاسرائيلي بانتظار ترسيم الحدود، وهي قريبة من حقلي كاريش وتانين. يعود النزاع حولها إلى عام 2007 عندما تفاوضت قبرص مع الجانبين اللبناني والإسرائيلي لترسيم حدودها، وأرسل لبنان وفداً من وزارة الأشغال العامّة والنقل، وحدّد نقطة خاطئة إستفادت منها إسرائيل لاحقاً عند ترسيم حدودها مع قبرص، وعندما اكتشف الجانب اللبناني الخطأ لم تقرّ الاتفاقية في مجلس النواب.

**النزاع على مرسومين**

عام 2010 أقرّ مجلس النواب قانون البترول الرقم 132، وصدر أكثر من 40 قانوناً تنظيمياً لهذا القطاع، من ضمنها قانون تأليف "هيئة إدارة قطاع النفط". المرسومان موضوع النزاع هما: مرسوم تقسيم البلوكات البحريّة، ومرسوم تحديد علاقة الدولة مع الشركات، إضافة إلى قانون الضرائب الذي أعدّته وزارة الماليّة وقُدّم إلى مجلس الوزراء بانتظار إقراره في مجلس النواب، وحدّد الضرائب كالتالي: 4% إتاوة، 65% ضريبة على الإنتاج والدخل، فيما تؤكّد بعض التسريبات أن هذه النسبة تراوح بين 40-45% فقط

يمكنكم متابعة الكاتب عبر تويتر | [VIVIANEAKIKI@](https://twitter.com/VIVIANEAKIKI)

مجتمع واقتصاد

العدد ٢٩٥٢ الخميس ٤ آب ٢٠١٦